

أزمة في الدولة الصغيرة

ديسمبر ٢٠٢٠م

نوطة

تقدّم على هذا التقرير الدوري تقرير سابق أصدرته هيئة اليد العليا مطلع العام الحالي (٢٠٢٠م)، تمحور حول انتهاك واحد من جملة انتهاكات عدة تقوم بها دولة اتخذ حاكمها مبدأ القبضة الحديدية ضد معارضييه وأي صوتٍ بارز، فرتأت الهيئة منذ حينها أن تولي هذا الملف الأهمية، وتضعه تحت بند "ذات/اهتمام بالغ" في تقريرها السنوي السالف (UH2001).

المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ومملكة البحرين، هي دول وقعت تحت هذا البند أيضاً، وعلى الرغم من الإشارة إلى أن هذا التصنيف قد يخضع للتغيير بحسب الظروف السياسية، إلا أنه ظل ساريًا دون أن يطرأ أي تغيير يذكر، ذلك لأن الوضع الحقوقي يتدهور يوماً بعد يوم في تلكم الدول، وأصبحت الحاجة إلى مقارعة أي انتهاك من قبل ذوي اليد المبسوطة والكلمة المسموعة واجب إنساني، تكفلت الهيئة بتبني هكذا مهمة انتصاراً للعدالة وإحفاقاً لحق الإنسان في نيل حقوقه دون من من سلطة أو استجداءٍ من سلطان.

لقد كانت هيئة اليد العليا ساعيةً مُجدّة منذ مطلع ٢٠١٩م في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في دولة الكويت، كانت حرية التعبير والاعتقاد على رأس تلك الحقوق المنتهكة.

كما فعّلت هيئة اليد العليا أدواتها واستعملت علاقاتها للضغط على الدولة الصغيرة للكف عن ممارسات تكميم الأفواه، لئلا تصل إلى وضع يمكن أن يطلق عليه أنه انسداد سياسي، يُخرج السلطة ويُجبرها إما على التنحي أو الاستجابة للمطالب مُرغمةً، وذلك لأن المعارضة اليوم أصبحت في الخارج والداخل، فإن هي أحكمت السيطرة على الداخل وأدبّتها، فمن ذا يا ترى يقدر على الخارجية منها؟

بيد أن اكترائنا هذا بملف دولة الكويت ليس عبثياً أو لشحّ في القضايا والملفات الأخرى، بل هو من صميم اضطهاد فعلي مورس على هيئة اليد العليا، وعلى شخصياً بصفتي مستشارها العام وموجدّها.

محمد المليل

المستشار العام لهيئة اليد العليا

٢ ديسمبر ٢٠٢٠م

تقرير موجز

تكتب هيئة اليد العليا هذا التقرير لتوثيق ما رصدته منذ بداية هذه السنة (٢٠٢٠م) من انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة الكويت، ولتقييم الوضع السائد في البلاد بعد بواعث قلق استمرت عشرة أشهر (منذ يناير حتى أكتوبر)، وبعد جهد بذلته في المراقبة والرصد، ويمكن بعد هذه المدة حصرها في ستة نقاط، وهي:

- ١- قوانين تقيّد الحريات وتحدّها؛
- ٢- عمليات القبض والاعتقالات التعسفية؛
- ٣- سجناء الرأي المعتقلين منذ مدة طويلة؛
- ٤- الملاحقون السياسيون في الخارج؛
- ٥- ملف حقوق المرأة الكويتية؛
- ٦- ملف عديمو الجنسية (البدون).

وبواعث قلقنا تستند بالدرجة الأولى على إنفاذ مواد الدستور الكويتي (١٩٦٢م) التي كفلت حرية التعبير والاعتقاد والبحث العلمي، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٨م)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٩٤م)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٩٦م)، واتفاقية القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٩٦م).

دولة الكويت: إمارة وراثية في ذرية الشيخ مبارك الصباح، ونظام الحكم فيها ديمقراطي



رئيس الدولة: الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح





رئيس الوزراء: الشيخ صباح خالد الصباح





يناير

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/١/٥ م	 الكويت	محكمة الجنايات تأمر بضبط وإحضار د. عبد الله النفيسي	١	١
٢٠٢٠/١/١٠ م	 الكويت	حكم غيايبي جديد بحبس المغرد مصعب الفيلاكاوي بتهمة إشاعة أخبار كاذبة	٢	٢
٢٠٢٠/١/١٤ م	 الكويت	اللجنة الصحية تغلق الباب أمام توقيع المرأة لمعاملات المستشفيات	٣	٣
٢٠٢٠/١/٢٨ م	 الكويت	محكمة الجنايات: المؤبد لمحمد والي العنزي و ١٠ سنوات حبس لاثنين من البدون في قضية مظاهرات تيماء	٤	٤


فبراير

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/٢/١٦ م	 الكويت	محكمة الجنايات تضيف حكماً جديداً يقضي بحبس النائب السابق د. عبد الحميد دشتي ٣ سنوات في قضية أمن دولة	١	٥
٢٠٢٠/٢/١٩ م	 الكويت	السلطات الكويتية تعتقل المحامي هاني حسين بتهمة مخالفة الوحدة الوطنية	٢	٦

مارس

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/٣/١٦ م	 الكويت  مصر	إبعاد المهندسة المصرية غادة بدر بعد إبداء رأيها	١	٧

أبريل

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/٤/٥ م	 الكويت	الإفراج عن الناشط السياسي محمد الهاجري	١	٨

٢٠٢٠/٤/١٥ م	 الكويت	النيابة العامة تستدعي داليا بدران للتحقيق على خلفية تغريدات في تويتر بالشكوى المرفوعة من وزارة الداخلية	٢	٩
٢٠٢٠/٤/١٩ م	 الكويت	النائب العام يأمر بحجز المذيعة داليا بدران بتهمة الإساءة إلى الكويت والقوات المسلحة	٣	١٠
٢٠٢٠/٤/١٩ م	 الكويت	قاضي تجديد الحبس يقرر استمرار حبس صاحب حساب "زجران سنا" أسبوعين على ذمة القضية	٤	١١
٢٠٢٠/٤/٩ م	 الكويت	إخلاء سبيل المحامي هاني حسين بعد احتجازه بتهمة مخالفة الوحدة الوطنية	٥	١٢
٢٠٢٠/٤/٢١ م	 الكويت	النيابة العامة تخلي سبيل المذيعة داليا بدران بكفالة ١٠٠٠ دينار بعد حجزها لمدة يومين وبعد توجيه لها تهمة الإساءة للقوات المسلحة	٦	١٣
٢٠٢٠/٤/٢٧ م	 الكويت	٢٣ سجين يرسلون خطاباً لمدير السجن، يعلنون فيه إضرابهم عن الطعام بسبب تجاهل الإفراج عنهم في ظل أزمة كورونا	٧	١٤

مايو

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/٥/٤ م	 الكويت	النيابة العامة تتلقى ٣٣ بلاغاً بتهمة اتجار بالبشر، متورط فيها مواطنون ومقيمون بجلب آلاف العمالة السائبة إلى الكويت دون توفير أي عمل	١	١٥
٢٠٢٠/٥/٧ م	 الكويت	المملكة المتحدة تعتمد اللجوء السياسي للناشط عبد الله الصالح رسمياً بعد ملاحقة السلطات الكويتية له بتهمة تتعلق بحرية التعبير	٢	١٦
٢٠٢٠/٥/١٢ م	 الكويت	إحالة د. عبيد الوسمي ود. حسن جوهر إلى النيابة بسبب كشفهما عبر مواقع التواصل وبرنامج تلفزيوني عن فساد حكومي وشبهات تتعلق بالمال العام	٣	١٧
٢٠٢٠/٥/١٧ م	 الكويت	وزارة الداخلية تضبط وافد يعمل بشركة تنظيف بتهمة الإساءة إلى دولة خليجية شقيقة وإلى حكامها من خلال تغريدة كتبها في تويتر	٤	١٨
٢٠٢٠/٥/١٧ م	 الكويت	قاضي التجديد يقرر استمرار حبس المتهم بإدارة حساب "زجران سنا" لمدة أسبوعين	٥	١٩

يونيو

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/٦/٧ م	 الكويت	العابرة الجنسية مها المطيري تعرضت للاعتقال في مكان مخصص لحجز الرجال، وتعرضت للاغتصاب والتحرش من قبل الرجال الشرطة	٢٠	١
٢٠٢٠/٦/١٨ م	 الكويت	محكمة الجنايات تقضي بحبس وافد مصري ٣ سنوات مع الشغل والنفاد والإبعاد في قضية الإساءة لدولة الكويت والشعب الكويتي في مقطع فيديو	٢١	٢
٢٠٢٠/٦/١٨ م	 الكويت	محكمة الجنايات تقضي بحبس مواطن كويتي سنتين مع الشغل والنفاد عن تهمة العيب بالذات الأميرية	٢٢	٣
٢٠٢٠/٦/٢٢ م	 الكويت	وفاة إحدى نزيلات السجن المركزي بفيروس كورونا بعد ٧ أيام	٢٣	٤
٢٠٢٠/٦/٢٩ م	 الكويت	محكمة الجنايات برئاسة المستشار نايف الداوم تؤجل قضية المتهم «زجران سناب» إلى جلسة 6 يوليو للمرافعة وترفض طلب إخلاء سبيله	٢٤	٥

يوليو

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ر	ت
٢٠٢٠/٧/٦ م	 الكويت	تسريح ضابط برتبة قيادية في جهاز أمني بسبب تغريداته في تويتر	٢٥	١
٢٠٢٠/٧/٦ م	 الكويت	محكمة الجنايات تحجز قضية المتهم بإدارة حساب «زجران سناب» للحكم بجلسة 27 الجاري	٢٦	٢
٢٠٢٠/٧/٨ م	 الكويت	محكمة الاستئناف تؤيد حبس النائب السابق ناصر الدويلة سنة في قضية إساءة استعمال هاتف	٢٧	٣
٢٠٢٠/٧/٢٠ م	 الكويت	محكمة الاستئناف تقضي بحبس النائب السابق ناصر الدويلة ٦ أشهر مع الشغل والنفاد وغرامة ٢٠٠٠ دينار في قضية أمن دولة «الإساءة للإمارات»	٢٨	٤

٢٩	٥	محكمة الجنايات تقضي بحبس المتهم بإدارة حساب «زجران سناب» سنة مع الشغل وكفالة ألف دينار لوقف النفاذ مؤقتاً وتعريم المتهم ٢٠٠٠ دينار	الكويت	٢٧/٧/٢٠٢٠ م
----	---	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------	-------------

أغسطس

ر	ت	الحدث	الدولة المسؤولة	التاريخ
٣٠	١	تسريح ضابط برتبة قيادية في جهاز أمني بسبب تغريداته في تويتر	الكويت	٦/٧/٢٠٢٠ م
٣١	٢	محكمة الجنايات تحجز قضية المتهم بإدارة حساب «زجران سناب» للحكم بجلسة 27 الجاري	الكويت	٦/٧/٢٠٢٠ م
٣٢	٣	محكمة الاستئناف تؤيد حبس النائب السابق ناصر الدويلة سنة في قضية إساءة استعمال هاتف	الكويت	٨/٧/٢٠٢٠ م
٣٣	٤	محكمة الاستئناف تقضي بحبس النائب السابق ناصر الدويلة ٦ أشهر مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠٠ دينار في قضية أمن دولة «الإساءة للإمارات»	الكويت	٢٠/٧/٢٠٢٠ م
٣٤	٥	محكمة الجنايات تقضي بحبس المتهم بإدارة حساب «زجران سناب» سنة مع الشغل وكفالة ألف دينار لوقف النفاذ مؤقتاً وتعريم المتهم ٢٠٠٠ دينار	الكويت	٢٧/٧/٢٠٢٠ م

سبتمبر

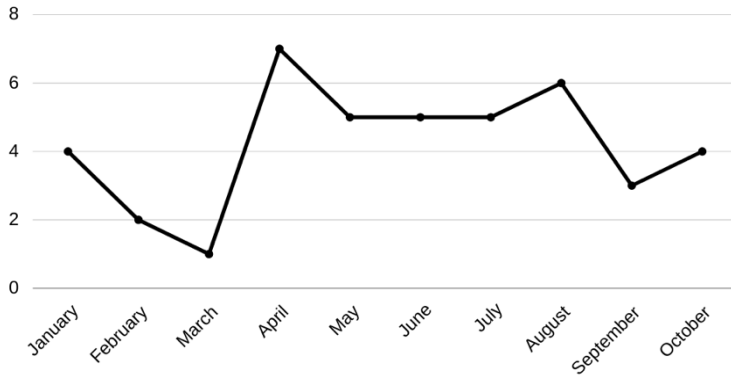
ر	ت	الحدث	الدولة المسؤولة	التاريخ
٣٥	١	النيابة العامة تحقق مع د. عبيد الوسمي في شكوى مقدمة من الديوان الأميري	الكويت	٨/٩/٢٠٢٠ م
٣٦	٢	النيابة العامة تحل سبيل د. عبيد الوسمي بكفالة ١٠٠٠ دينار وذلك بسبب شكوى مقدمة من الديوان الاميري	الكويت	٨/٩/٢٠٢٠ م
٣٧	٣	المحامي عادل عبد الهادي: استمر التحقيق مع د. عبيد الوسمي ٤ ساعات بسبب تغريدة في تويتر	الكويت	٨/٩/٢٠٢٠ م

أكتوبر

التاريخ	الدولة المسؤولة	الحدث	ت	ر
٢٠٢٠/١٠/٤ م	الكويت	محكمة الجنايات تقضي ببراءة الدكتور عبد الله النفيسي من تهمة الإساءة للإمارات	١	٣٨
٢٠٢٠/١٠/٩ م	الكويت	محكمة الاستئناف تقضي بحبس المطرب خالد الملا سنتين وكفالة ألف دينار لوقف النفاذ	٢	٣٨
٢٠٢٠/١٠/١٢ م	الكويت	محكمة التمييز توقف حكم حبس ناصر الدويلة وتخلي سبيله حين الفصل بالموضوع في قضية الإساءة إلى الإمارات	٣	٣٩
٢٠٢٠/١٠/١٨ م	الكويت	محكمة الجنايات تقضي بحبس الكاتب فؤاد الهاشم ٧ سنوات في قضية الاساءة إلى دولة قطر	٤	٤٠

صور الضحايا





في بداية شهر يناير من سنة ٢٠٢٠م، استهلت دولة الكويت أول عمليات انتهاك حقوق الإنسان في البلاد بحسب رصدنا بإصدار أمر ضبط وإحضار للدكتور عبد الله النفيسي، وهو أمر أمضته محكمة الجنايات الكويتية في الخامس من الشهر الأول

(يناير)، خاض الدكتور النفيسي معتركا قضائيا استمر عشرة أشهر (يناير ٢٠٢٠م إلى أكتوبر ٢٠٢٠م)، بتهمة "الإساءة لدولة شقيقة (الإمارات)". أُخْتِمْ هذا المعترك ببراءته أخيراً من هذه التهمة، وكان حكم البراءة يُعد الحكم الأول الصادر في العهد الجديد، عهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، الذي ولي الحكم بعد سلفه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بعد أن وافت الأخير المنية في سبتمبر من العام نفسه. لقد أعطى هذا الحكم بارقة أملٍ لآخرين من الملاحقين السياسيين في الداخل والخارج بالعهد الجديد، إذ حملوا الحكم على محمل حسن، إلا أن ذلك الأمل سرعان ما أحبط آمالهم بعد شهر من الحكم نفسه.

تُعد تهمة "الإساءة لدولة شقيقة"، والتي تصنّف كقضية "أمن دولة" شائعة تستخدمها السلطات الكويتية لإسكات الأصوات الناقدة على أداء الحكومات الشقيقة (عادةً) لدولة الكويت، على الرغم من أن المحكمة الدستورية فسّرت نص هذا القانون في حكم تاريخي بعد مرور ٥ عقود عليه، أقرّت فيه بأن "حرية التعبير والرأي تجاه الدول لا تندرج تحت الأعمال العدائية ضدها". إلا أن المحاكم الكويتية لا تزال لا تلتزم بهذا التفسير.

يأتي بعد هذا، الحكم على الناشط مصعب الفيلكاوي، اللاجئ السياسي في كندا، وهو حكم جديد يُضاف إلى جملة من أحكام أخرى قد نالها في الكويت، وفَرَّ منها إلى منفاه قبل تاريخ نفاذها، يُضاف إلى قائمة اللاجئيين السياسيين الكويتيين، وهو ملف سبق لهيئة اليد العليا النظر فيه وكتابة التقارير عنه، لأن حالة اللجوء السياسي لمواطن كويتي غدت حالة ناشئة في البلاد، ومن يدري، قد تصبح في المستقبل القريب ظاهرة، تخرج عن الطور وتضع حكومة الكويت في موقف لا يحسد عليه في المحافل الدولية. "إشاعة أخبار كاذبة"، هي التهمة التي وُجِّهت إلى الناشط الفيلكاوي، وهي شائعة أخرى تستدل بها السلطات الكويتية دومًا إذا ما أرادت إخمد صوت عالٍ في البلاد، فما هو المعيار لتحديد ما هو كاذب وما هو صادق؟ ومن وضع هذا المعيار إن وجد؟ ولأي شيء لا يُسمح بمخاصمة القضاء غيابياً للمتهمين عبر موكلهم، إذ تشترط السلطة القضائية في البلاد بوجود حضور المتهم إلى المحاكمة شخصياً في قضايا مثل هذه، مما يعزز من فرصة نفاذ أحكام قاسية مثل الحبس في حال قدر القاضي أنها "أخبار كاذبة" فعلا. ومن هنا كانت حالة طلب اللجوء السياسي والهرب إلى الخارج ملاذاً آمناً من هكذا أحكام تقديرية. وجدير بالذكر أن اللاجئ السياسي الكويتي د. عبد الله الصالح، قد أعلن في شهر مايو عن أن المملكة المتحدة قد اعتمدت رسمياً لجوئه السياسي كونه ملاحقاً من قبل السلطات الكويتية بتهمة تتعلق بحرية التعبير.

في الرابع عشر من شهر يناير، أغلقت اللجنة الصحية الباب أما المرأة الكويتية لتوقيع معاملات المستشفيات، مما يندر بتضخم التمييز ضد المرأة في البلاد. لقد صادقت دولة الكويت على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمناهضة التمييز العنصري بكافة صورته وأشكاله، إلا أن الواقع لا يتفق مع ما صادقت عليه الدولة، مما يثير التساؤلات بشأن جدية الكويت في صون حقوق المرأة وتمكينها. جدير بالذكر هنا أن الكويتية مسلوقة القدرة قانونياً على منح جنسيتها لأبنائها، فالحق هذا للكويتي فقط حيال أبنائه.

وكالعادة، ما إن يُفتح ملف الحقوق في دولة الكويت، إلا وتقترن جدلية طويلة الأمد، جدلية غير محددية الجنسية (البدون)، ولطالما كان استضعاف هذه الفئة قانونياً واجتماعياً واقتصادياً من بواعث القلق بالنسبة لمنظمتنا. لقد اختتمت الكويت شهرها الأول من سنة ٢٠٢٠م بتغيب ثلاثة من هذه الفئة، واحد منهم نال المؤبد، وهو محمد والي العنزي مؤسس حركة الكويتيين البدون واثنين حُكِّموا بعشر سنوات في الحبس، وكانت تهمتهم المشاركة في مظاهرات "تيماء" المطالبة بحقوق المواطنة. هذا حكم صادر باسم أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمضاه المستشار محمد يوسف الصانع، نطق فيه بـ: "معاينة المتهم الأول محمد والي العنزي بالحبس المؤبد مع الشغل والنفذ عم أسند إليه من اتهامه وبإبعاده عن البلاد بعد الانتهاء من تنفيذ عقوبته، وبحبس المتهم الثالث عشر سنوات مع الشغل والنفذ وبإبعاده عن البلاد بعد الانتهاء من تنفيذ عقوبته، وبحبس المتهم الرابع عشر سنوات مع الشغل والنفذ وبإبعاده عن البلاد بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبة، وبتقرير الامتناع عن النطق بعقاب المتهمين الثاني والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر عن بقية التهم المسندة إليهم".

أن تكون عديم الجنسية (بدون) يعني بأنك غير معترف بك في أي دولة من ضمن مواطنيها، وأن تكون عديم الجنسية في الكويت تحديداً يعني أن المصيبة مضاعفة، لأنك ببساطة تخضع تحت سلطة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، فالتسمية هذا الجهاز نفسها تجعلك في حيرة من أمرك، هل أنت عديم الجنسية؟ أم أنك مقيم بصورة غير قانونية؟ فإذا التزمنا بما ألزم الجهاز نفسه بالاسم الذي انتخبه، بأنهم مقيمون بصورة غير قانونية، فهم ببساطة يلغون عقودهم من الزمن على وجود هذه الفئة قضائياً وسياسياً واجتماعياً، فالأمر إذاً لن يعدو بعد هذا كونه مسح لتاريخ هؤلاء فحسب، بل هو تلاعب محض، فإذا كان اسم الجهاز غير موضوعي ولا قانوني، فكيف تأمل منه معالجة وضع هؤلاء المعقدة من عقود؟

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى حصول ضغط نفسي وعبء مالي وتباعد أسري لجُلّ سكان كوكب الأرض، ونتيجة هذا الضغط، العتب والتذمر الشعبي نتيجة الحالة العامة الطارئة أمر متوقع، ولكن أن تتخذ حكومة ما إجراءات قاسية اتجاه فرد نتيجة هذا العتب والتذمر لا يبررها نوع اتهامه. أبعدت السلطات الكويتية في شهر مارس ٢٠٢٠م المهندسة المصرية غادة بدر بعد مخاطبتها الرئيس عبد الفتاح السيسي (رئيس دولتها) بشأن إجراءات اتخذتها الكويت اتجاه الجالية المصرية المتواجدين على أراضيها، طالبت عبر مقطع مصوّر قصير أن يتعامل الرئيس مع الكويت بالمثل. المهندسة المصرية غادة التي عاشت في الكويت لأكثر من ٢٥ سنة لم تسيء القول أو تجاوزت حد النقد الأدبي، يؤكد ذلك تعليق أستاذ القانون عبيد الوسمي على

الحدث بقوله: "الحديث المصور للشابة المصرية لا يشكل جريمة من أي نوع واتخاذ اجراءات على هذا الاساس مخالف للقانون، وهناك فرق بين قلة الذوق والفعل المجرم فانعدام الذوق ليس بالضرورة أن يشكل جريمة". وعلى الرغم من تراجع المهندسة بعد ضجيج مواقع التواصل الاجتماعي ضدها، وإقالتها من قبل الشركة التي تعمل لديها (شركة الأحمدي للمقاولات)، إلا أن الكويت لم تتسامح قط مع قساوة قطع رزقها والتنمر الذي نالته، فزادت القساوة قساوةً بطردها.

تكشف هذه القضية عن بُعد آخر لدولة الكويت غير جانب التعبير بحرية، وهي قضية الاستهانة بالوافدين على أراضيها والتعامل مع الموظف الوافد على أنه خادم مطيع، فمن أعطى الحق لشركة الأحمدي مثلاً أن تقبل موظفًا لتعبيره عن رأيه خارج وقت العمل وبعيداً عن اسمه الوظيفي؟

يثير هذا الحدث لدى منظمنا التساؤل عن نفاذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في إطار التشريع أو التنفيذ الوطني. يبدو أن الاتفاقية هذه غير مفعلة في المحاكم وفي إطار الإجراءات الإدارية.

توصيات

أربعة عشر عامًا مرّت الكويت والكويتيين في حكم الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح كانت الأصعب في تاريخ البلاد، التاريخ الذي شهد أكبر أزمة حقوقية هي الأكثر تعقيداً .

لا تزال هيئة اليد العليا تشعر بقلق عميق إزاء حقوق الإنسان في دولة الكويت، وصار واضحاً أن السلطة الحاكمة في الكويت تثبت يوماً بعد يوم أنها لا يمكن أن تكون مركزاً للعمل الإنساني كما لُقبت، أو وجهةً آمنةً لمن يريد التعبير عن رأيه ومعتقداته كما كانت.

انتهت المدة الدستورية للبرلمان الكويتي "مجلس الأمة"، وسيبعد مع مطلع العام القادم نواب ينتخبهم الشعب ليُعبّروا عن تطلعاتهم، وليذودوا عن حرياتهم، وسيشكل الأمير الجديد أول حكومة له، وعليه فإن التالي هي توصياتنا للسلطات جميعاً في البلاد:

ثلاثة أشياء يجب على السلطات الكويتية القيام بها:

- 1- احترام حق الأشخاص في التعبير بحرية، وحقهم في التجمع لإيصال أصواتهم بشكل سلمي؛
- 2- إلغاء القوانين المقيدة للحريات، والإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وأصحاب الرأي؛
- 3- المصالحة الوطنية الشاملة.

صادر عن هيئة اليد العليا في إنجلترا، المملكة المتحدة، سنة ٢٠٢٠م

رقم الوثيقة: UH2002

اللغة الأصلية: العربية

الحقوق محفوظة لهيئة اليد العليا © ٢٠٢٠م

PUBLISHED IN 2020 BY UPPER HAND ORGANISATION
ENGLISH, UNITED KINGDOM
DOCUMENT NO.: UH2002
ORIGINAL LANGUAGE: **ENGLISH**
COPYRIGHTS © 2020 **UHO**

INFO@UHORG.COM | WWW.UHORG.COM